ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# تقديرات مصرية

# تركيا...
# لماذا التهدئة الآن؟

- تسجيل الملكية العقارية بين مصر والتجارب العالمية
- سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية
- أثر إلغاء "الكفالة" في إصلاح سوق العمل السعودي
- زيارة البابا إلى العراق وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

APR 2021
العدد (22)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

# تقديرات مصرية

## تركيا...
## لماذا التهدئة الآن؟

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

# المحتويات


**الافتتاحية** 8

- ما وراء التحول التركي الجديد

**قضايا دولية** 10

- لماذا تتجه السياسة الخارجية التركية إلى التهدئة؟
- حسابات إدارة "بايدن" تجاه الانسحاب من أفغانستان

**قضايا الأمن والدفاع** 20

- سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية
- تحديات استراتيجية في البيئة الأمنية للبحر الأحمر

**قضايا السياسات العامة** 32

- تمكين المرأة في وظائف القضاء.. نقلة مصرية لافتة
- موقع الجامعات العربية والمصرية في التصنيفات الدولية

**قضايا نوعية** 42

- أثر إلغاء "الكفالة" في إصلاح سوق العمل السعودي
- تسجيل الملكية العقارية بين مصر والتجارب العالمية
- البناء الأخضر.. اتجاه عالمي للمنشآت صديقة البيئة

**كيف يفكر العالم؟** 54

- زيارة البابا إلى العراق وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

**بيانات وإحصائيات** 62

- مصر في مؤشر التنمية البشرية 2020

# الافتتاحية

## ما وراء التحول التركي الجديد

* د.عبد المنعم سعيد

ترصد **"تقديرات مصرية"** في هذا العدد تحولًا جديدًا في الخريطة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط، يتمثل في تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية التركية إزاء العديد من القضايا التي تهم مصر تميل إلى التهدئة والاستعداد للتعاون في حل مشاكل المنطقة بدلًا من فترة قامت على المشاكسة والتهديد والخصومة مع مصر.

من الطبيعي أن التحولات التي تجري لدى الدول لها عادة جانب داخلي يتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية للدولة، وتقديرها لمصالحها العليا، ولها جانب آخر يرجع إلى التغيرات والمبادرات الجارية في الإقليم الذي تتحرك فيه. في الشأن الأول، فإن تركيا نتيجة سياساتها باتت واقعة أسيرة حركة الإخوان المسلمين، وهو التغيير الذي أدى إلى تعقيد علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وتورطها العسكري في العراق وسوريا وأذربيجان وليبيا. النتيجة في النهاية تراجع اقتصادي، وانهيار في قيمة الليرة التركية، واضطراب في السياسات التركية تجاه الولايات المتحدة وروسيا.

في الشأن الآخر، فإن الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية خلال الأعوام الأخيرة ساهمت في سياسات التهدئة التي اتّبعتها تركيا خلال الشهور الأخيرة، والتي يمكن رصدها في موقفها من الأزمة الليبية بالموافقة على دفعها إلى نطاق الحل القائم على قيادات ليبية جديدة تأخذ زمام المبادرة في توحيد البلاد، والأخذ بها قدمًا إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في 24 ديسمبر القادم.

تركيا -من جانب آخر- أخذت في الكثير من أعمال التهدئة تجاه مصر، والتي بدأت في الحديث **أولًا** عن عدم وجود أزمة عميقة في العلاقات مع مصر، ثم الحديث عن عدم وجود تناقض رئيسي بين المصالح المصرية والتركية، ثم التأكيد على أنه لا يمكن أن يحدث صراع عسكري مع مصر، والاستعداد للتعاون فيما يتعلق بإقليم شرق البحر المتوسط، والاستعداد لنقل المرتزقة والإرهابيين الذين أتت بهم أنقرة إلى غرب ليبيا مرة أخرى إلى سوريا والمناطق التي أتوا منها. **وثانيًا** الاستعداد لتقييد حرية المحطات التلفزيونية الإخوانية التي تعمل من إسطنبول، وتقوم سياستها الإعلامية على الهجوم المستمر على مصر، والتشكيك في سياستها الداخلية والخارجية، وتشويه صورة الدولة المصرية والتطورات التي جرت فيها منذ ثورة 30 يونيو 2013 وحتى الوقت الراهن.

## تحركات مصرية

لم يكن هذا التحول الكبير ممكنًا حدوثه لولا الحركة المصرية الدؤوبة، التي قامت بعملية سياسية هي أشبه بالعمليات الجراحية الدقيقة التي تحقق المصالح المصرية العليا، سواء كان ذلك في أمن وسلامة ليبيا، أو مصالح الطاقة في شرق البحر المتوسط، أو حماية مصر من الإرهاب.

ما فعلته مصر قام **أولًا** على تغيير توازن القوى في المنطقة لصالحها من خلال تزايد القوة العسكرية المصرية في أبعادها البرية والجوية والبحرية، بحيث يكون ملحوظًا أن الوزن المصري في الميزان العسكري للمنطقة ثقيل. **وثانيًا**، إقامة تحالفات جديدة تغير من الميزان الاستراتيجي لإقليم شرق البحر المتوسط، من خلال ترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان، والسعي في ذلك مع فلسطين، ثم إقامة منتدى شرق البحر المتوسط الذي يضم مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين وقبرص واليونان وإيطاليا. وبغض النظر عن العوائد الاقتصادية الكبيرة لكل ذلك (اكتشافات الغاز المصرية، وتشغيل مصانع تسييل الغاز المصرية لصالح الغاز المنتج في الإقليم، واستخدام خط أنابيب شرق البحر المتوسط)؛ فإن العائد السياسي كان عزل تركيا في الإقليم.

**وثالثًا**، إدارة مصر للأزمة الليبية بطريقة ماهرة وحازمة في آنٍ واحد؛ وجاءت المهارة من العلاقات التي أقامتها مصر مع الداخل الليبي في الشرق والغرب مع التعاون مع دول الجوار في المغرب وتونس والجزائر. أما الحزم فقد ظهر من خلال الحشد العسكري المصري في منطقة سيدي براني غرب مصر، وفي إعلان الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن أن خط سرت-الجفرة بات خطًّا أحمر بالنسبة لمصر، وهو ما أعطى الرسالة بأن مصر سوف تكون مستعدة للمضيّ إلى آخر الشوط، إذا ما استمر التهديد التركي المباشر أو غير المباشر من خلال المرتزقة والإرهابيين.

**رابعًا**، أن مصر قد أبقت كثيرًا من الخطوط المفتوحة مع تركيا، والتي تسمح لها بالتراجع عن مواقفها، فظلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة، والاستثمارات التركية في مصر في حالة فاعلة، والخطوط الجوية التركية في حالة تعاون كبير مع شركة مصر للطيران، وكان ذلك له فوائد اقتصادية للمصريين، خاصة بعد تعويم الجنيه المصري الذي جعل أسعار الشركات الأوروبية عاليًا، وكانت الخطوط التركية رخيصة ومناسبة بشكل كبير.

**وخامسًا**، أن الدبلوماسية المصرية كانت ديناميكية في تحديد المصالح المصرية المهددة من قبل تركيا، حينما لم تشرح ذلك بوضوح، وإنما أيضًا بالتأكيد على أن مصر تنتظر من تركيا أفعالًا لا أقوالًا، وهو ما حدث بالفعل في صورة خطوات التهدئة المشار إليها. وسادسًا، أن مصر كانت صارمة في اعتمادها القانون الدولي للبحار عند مراعاة المصالح التركية فيما يتعلق بالجرف القاري التركي.

## عوائد استراتيجية

إن هذه التطورات على الساحة التركية تشكل عائدًا استراتيجيًا كبيرًا لمصر، سواء ما تعلق منها بتحقيق الاستقرار على الساحة الليبية، أو باستغلال الفرص الاقتصادية في إقليم شرق البحر المتوسط، أو تخفيض درجة الحرارة السياسية في إقليم الشرق الأوسط. ومثل ذلك لا يقدم بالضرورة لفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية التركية، ولكنه يُعطي مجالًا لفرص متعددة لمزيد من التقدم، سواء كان ذلك في اعتماد تركيا لقانون البحار في تخطيط الحدود البحرية، وفتح طرق لمزيد من التهدئة فيما يتعلق بالأزمة السورية، وحتى الأزمة القبرصية التي تنقسم فيها قبرص اليونانية وقبرص التركية، والتي طال زمان استمرارها.

كل ذلك يُسهم في خروج إقليم الشرق الأوسط كله من الهوة التي وصل إليها خلال العقد السابق في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي، ويعطي فرصًا أكبر لعمليات الإصلاح العميق الجارية في مصر ودول عربية أخرى. ولكن الوقت لا يزال مبكرًا للتأكد من استعداد تركيا للمضيّ في هذه الأشواط كلها نظرًا لطبيعة نظامها السياسي، وأوضاعها الاقتصادية الصعبة، وتوازناتها المتعددة بين الإقليم التركي في وسط آسيا، وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها التاريخية مع دول شرق المتوسط.